

تعزير مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامّة



KVINNA
KVINNA



Funded by
the European Union

فهرس

5	التوصيات الرئيسية
6	تعزير المشاركة السياسية للنساء
7	ثانياً: مشاركة النساء في السياق السوري ومعيقاتها
9	ثالثاً: أهمية المناصرة لدعم مشاركة النساء في الحياة السياسية
10	عملية التشاور والتوصيات
10	في الإصلاح القانوني والمؤسساتي
11	في الحماية والعدالة
11	في المناصرة والإعلام
12	في التمكين وبناء القدرات
13	الخاتمة
14	خطة عمل لتعزير المشاركة السياسية للنساء في سورية
16	إطار زمني لمناصرة التوصيات

ملخص تنفيذي

رغم كل ما قدمته النساء منذ عام ٢٠١١، ومع استمرارهن بالنضال والسعي لنيل مكانتهن في صنع القرار السياسي السوري، ماتزال المشاركة السياسية للمرأة محدودة جداً، بل تراجعت مؤخراً بشكل ملحوظ مع تصاعد العنف وهيمنة الفاعلين من الوجيهاء المجتمعيين والهياكل التقليدية على الحضور السياسي والمجتمعي، برغم ما تشكله المشاركة السياسية للنساء من أهمية على الصعيدين الحقوقي والسياسي. فالمشاركة السياسية حق أساسي يتجاوز مسألة التصويت والترشح وصنع القرار ويتسع ليشمل قدرتها على التأثير في السياسات العامة والتوجهات الحكومية وعمليات صنع القرار في المستويات المختلفة السياسية والإدارية والاجتماعية، سواء من خلال المبادرات المدنية والمجتمعية أو الحشد والمناصرة والضغط.

لكن ومع اتساع المطالبات والتركيز من قبل النساء والناشطات على الأهمية البالغة للمشاركة السياسية المباشرة أو غير المباشرة للنساء في سورية، مازال هذا الحق يعاني من عوائق كبرى تسبب تهميشاً ممنهجاً للنساء، لأسباب عديدة منها غياب السياسات التي تدعم مشاركة طوعية وآمنة للنساء، وارتفاع معدلات العنف، بالإضافة إلى تدهور كبير على الصعيدين الاقتصادي والأمني، وتعدد أشكال العنف ضد النساء خلال مراحل النزاع كالاختطاف والتشهير والانتهاكات المختلفة، كما أن غياب آليات واضحة لضمان حقوق النساء دستورياً وقانونياً يثير مزيداً من القلق حول تمثيلها بشكل عادل.

إن إقصاء النساء لا يضعف عملية الانتقال الديمقراطي فحسب، بل يهدد فرص الوصول إلى سلام مستدام، وينذر باستمرار النزاع ودوامه العنف والانقسام المجتمعي، لذلك فإن تعزيز وجود المرأة في السياسة هو ضرورة استراتيجية وأخلاقية؛ فالأدلة تبرهن أن ازدياد تمثيل النساء يؤدي إلى تطور في صياغة السياسات، ويعكس أولويات الأسر والفئات المهمشة، ويسهم في تعميق الديمقراطية وترسيخها. كما تُظهر النساء ميلاً أكبر للعمل بطريقة أقل هرمية وأكثر تشاركية وتعاوناً من الرجال.

لكن الإعلان الدستوري السوري وبالرغم من نصح على المشاركة السياسية بشكل مباشر في العديد من المواد، إلا أنه تضمن بالمقابل مواد تتيح للسلطات الدستورية المؤقتة تقييد هذا الحق وتفريغته من محتواه ما يؤثر بشكل مباشر على الحق بالمشاركة السياسية عموماً، وعلى حق النساء خصوصاً، حيث تتحول النساء في تلك المواقع إلى سلطات شكلية لا تمتلك حقيقة مفاتيح التأثير وصنع القرار السياسي.

من هنا تظهر الحاجة الماسة إلى المناصرة والتشاور مع الفاعلين الأساسيين وبشكل خاص النساء، صناع القرار، المنظمات المحلية والدولية، الأحزاب والنقابات والناشطين والناشطات المستقلين، بهدف تحديد وتحليل المشكلات التي تعيق مساهمة النساء ووضع توصيات قابلة للتنفيذ تساهم في إحداث تغيير إيجابي.

وبناء على تلك المعطيات وبعد المشاورات التي نفذتها دولتي ظهرت الحاجة لتبني مجموعة من التوصيات التي يمكن العمل عليها وتنفيذها على مستويات وقطاعات مختلفة وعلى المدى المتوسط والبعيد لتعزيز المشاركة السياسية للنساء.

تدعو التوصيات إلى ضرورة مناصرة وجود النساء في الفضاء العام سواء بشكله المباشر أو غير المباشر، وسن القوانين التي تكفل ذلك الحق، وتعميم حالة التثقيف السياسي والحقوقي في المناهج التعليمية والجامعية بشكل ممنهج وفعال، وتنظيم منتديات ثقافية وسياسية دورية ومساحات آمنة للحوار، وتشجيع الفكر الديني التنويري بالتشاور والتواصل مع الفاعلين المعتدلين من رجال الدين ودعم الخطاب الديني المعتدل والداعم لحقوق النساء، بالإضافة لأهمية استخدام الفن والثقافة لتغيير الصورة النمطية عن النساء العاملات في المجال السياسي نظراً لما يمتلكه الفن من قدرة على التأثير.

ختاماً، تشكّل النساء في سوريا قوة اقتصادية وسياسية ومجتمعية كبيرة، واستمرار تقييد مشاركتهن يؤدي إلى تأخير عملية بناء السلام والانتقال الديمقراطي، لذا فإن الدعوة موجهة لجميع الفاعلين السوريين والدوليين لضمان تمثيل عادل ومشاركة فعالة للنساء في هذه المرحلة الانتقالية، كون أي عملية انتقال تتجاهل هذه المشاركة مصيرها الفشل وإطالة أمد النزاعات وغياب سلام عادل ومستدام.

● المشكلة:

- إقصاء النساء من المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وصنع السياسات.
- تصاعد العنف عزز دور القوى التقليدية في مساحات التعبير والتأثير على حساب النساء.
- غياب النساء عن المشاركة يضعف فرص الوصول إلى الاستقرار السياسي وبناء السلام.

● الأطراف الفاعلة:

- السوريات من الناشطات والقيادات والضحايا المتأثرات مباشرة بالإقصاء والعنف.
- السوريين من الناشطين والقادة الداعمين لحقوق النساء.
- صناع القرار المحليين من الوزارات والهيكل السياسية والأحزاب والمنظمات المحلية والإعلام المحلي.
- المجتمع الدولي والمنظمات الدولية واللجان والمؤسسات الداعمة للمواطنة والعدالة وحقوق الإنسان.

● الهدف من المناصرة:

حث الفاعلين المحليين والدوليين على ضمان تمثيل فعال للنساء السوريات في المؤسسات وهيكل التأثير، وتعزيز مشاركتهن في صنع القرار السياسي.

● التوصيات الرئيسية:

ركزت التوصيات على ضرورة دعم المحليات والهيكل المجتمعية المحلية والمشاريع الاقتصادية النسائية لأنها قد تشكل نواة لتنظيمات أكبر، كتوفير الدعم التنظيمي والتقني للمشاريع الاقتصادية الصغيرة للنساء، ودعم المبادرات والحضور المجتمعي لتعزيز دورهن في صنع القرار على المستوى المحلي، كما أشارت التوصيات لأهمية تعميم حالة التثقيف السياسي والحقوق للشباب والشابات في المناهج التعليمية والجامعية، من خلال المنتديات الفنية والسياسية والصالونات الثقافية، ودعم التدريب الحقوق للشباب والطلاب في المدارس، والمناصرة لتعديلات في المناهج تساهم في تغيير الصورة النمطية للنساء.

ركزت التوصيات أيضاً على ضرورة توفير مساحات آمنة للحوار السياسي والثقافي والديني للنساء وضمان أمنهن من خلال القوانين التي تكفل حماية النساء من العنف خاصة في الفضاء العام وأماكن العمل وخلال الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى القوانين التي تكفل حق المشاركة السياسية بداية من الدستور ومروراً بحزمة من القوانين كقانون الأحزاب والقوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والإعلام المستقل وقانون الجريمة المعلوماتية والقوانين المتعلقة بالرقابة والمحاسبة على التجييش ضد النساء وخطاب الكراهية والتشهير سواء في الخطاب العام أو في المدارس والجامعات وأماكن العمل أو مواقع التواصل الاجتماعي.

بالإضافة لبعض المواد القانونية المتفرقة التي يجب العمل على تطويرها وتعديلها كالمواد الموجودة في قانون العقوبات السوري المتعلقة بالنيل من هبة الدولة ووهن نفسية الأمة وبث اليأس في نفوس المواطنين، لما يعتري تلك المواد من غموض وغياب للمعايير الدقيقة التي تحول دون استخدامها لبث خطاب الكراهية من خلال التحريض على بعض الفئات بحجة تهديدها للشعور القومي أو استهداف الحريات العامة بحجة تلك المواد.

ومن التوصيات التي عبرت المشاورات عن أهميتها وجود كوتا نسائية في البرلمان والحكومة ولجان صياغة القوانين واللجان الفرعية والمنتخبة وجميع الهياكل السياسية المشكلة ومناصرة النساء الموجودات في مراكز صنع القرار والنساء المرشحات لتلك المواقع من خلال دعم الحملات الانتخابية لهن ودعم ظهور النساء الإعلامي والتحليل السياسي السوري.

كما تم التركيز على ضرورة تشجيع الفكر الديني التنويري والتواصل مع الفاعلين المعتدلين من رجال الدين والتأثير من خلال الخطباء وعلماء الدين من خلال تشجيعهم على استخدام خطاب معتدل وداعم لحقوق النساء عند توجههم للجمهور.

بالإضافة للنقاط السابقة وجدنا ضرورة لدعم المؤسسات والمنظمات المناصرة لحقوق النساء والتشبيك بينها لتشكيل حالة ضغط ولوبي داعم للنساء، والعمل على دعم مشاريع صغيرة وتطوير برامج التدريب المهني للنساء وإشراك الرجال في البرامج التي تستهدف تعزيز مشاركة النساء، والتشجيع على استخدام الفن والثقافة لحشد الدعم المجتمعي وتغيير الصورة النمطية لما يشكله الفن من حالة جماهيرية واسعة وقدرة عالية على الوصول لفئات مختلفة من المجتمع.

تعزير المشاركة السياسية للنساء

مقدمة:

تندرج المشاركة السياسية ضمن الحقوق السياسية التي أقرها الإعلان العالمي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان. إن حق المشاركة السياسية في مفهومه الأوسع يعني المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات، وهي سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب الفرد بمقتضاه دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار¹. ان مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يعني بالضرورة قدرتها على المشاركة في عملية الانتخاب كل بضعة سنوات ويشمل حقها في الترشح، لكن المشاركة السياسية تتضمن أيضاً مشاركتها المدنية الفاعلة بهدف التأثير على ما هو حاصل في دولتها بين دورة انتخابات وأخرى.

إن المشاركة السياسية تعبر أيضاً عن إرادة المواطن في التأثير على سياسة الحكومة وتحديد سلم أولوياتها خلال ولايتها الدورية الجارية². وعليه فإنها قد تأخذ شكلاً آخر غير المشاركة السياسية المباشرة وهو المشاركة والمبادرة المدنية، أي عن طريق مبادرات الأشخاص المختلفة، من تلك التي تهدف إلى تحسين أوضاع مناطقهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى حملات المناصرة ومجموعات الضغط على السلطة أو المجتمع من أجل تحسين أوضاعهم أو إلغاء قانون أو قرار مرتبط بحياتهم العامة. و تزداد أهمية التركيز على هذا النوع من المشاركة في البلدان التي خرجت من حكم ديكتاتوري أو حرب أهلية، كون مواطنيها غالباً فقدوا الثقة بالقوى السياسية الضعيفة والفاسدة، و أنهكتهم الحرب،

مما أدى الى ابتعاد الناس عن المشاركة المباشرة لعدم إيمانهم بجدواها أو لغياب الحافز والشعور بالخوف من المشاركة بعد سنين طويلة من الانقطاع والاستبعاد، بالإضافة إلى ضعف الثقة بالقيادات السياسية والقنوات الرسمية للمشاركة.

1. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني. مفاهيم المشاركة السياسية.

2. جميل عودة إبراهيم. حقوق المشاركة السياسية. شبكة النبا.

● ثانياً: مشاركة النساء في السياق السوري ومعيقاتها:

شاركت النساء في سورية في مختلف مراحل الحياة السياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبرغم النضال الذي خاضته نساء سورية لانتزاع مكانتها في التأثير وصنع القرار السياسي مازالت النساء السوريات يعانين من التهميش الممنهج واستمرار حالة الإحجام عن المشاركة مع الخوف من الظهور الإعلامي وغياب التحليل السياسي النسوي،

ويعود ذلك لجملة من الأسباب والمعوقات أهمها غياب السياسات التي تدعم مشاركة طوعية وآمنة للنساء، بالإضافة إلى تدهور كبير على الصعيدين الاقتصادي والأمني، ما سبب ارتفاع معدل العنف وتعدد أشكاله كالإختطاف والتشهير والانتهاكات المختلفة، كما أن غياب آليات واضحة لضمان حقوق النساء دستورياً وقانونياً يثير مزيداً من القلق حول تمثيلها بشكل عادل ومساهمتها في إدارة البلاد والتعبير عن مصالحها، فالإعلان الدستوري في سورية لم ينص على المشاركة في قسم المؤسسات الدستورية كونها ستشكل في الفترة الانتقالية بطريقة التعيين، لكن وبالرغم من النص على المشاركة السياسية بشكل مباشر في العديد من المواد، إلا أنه تضمن بالمقابل مواد تتيح للسلطات الدستورية المؤقتة تقييد هذا الحق وتفريغه من محتواه ما يؤثر بشكل مباشر على الحق بالمشاركة السياسية عموماً، وعلى حق النساء خصوصاً خاصة وأن النساء خلال سنوات الحرب عملن بجهد كبير على مسألة تضمين حقوقهن وكفالتها دستورياً.

فعمومية النص الدستوري على الحقوق والحريات اللصيقة بالمشاركة السياسية في المادة 14 يفتح الباب لانتهاك تلك الحقوق، حيث لم تكفل هذه المادة "أو غيرها" الحق في التجمع على سبيل المثال، بل ضمنت عمل الجمعيات والأحزاب بالشكل العام ووفق القانون، وهذا نص غير الواضح قد يمكن السلطات الدستورية من تقييد نشوء الأحزاب والجمعيات، عبر وضع شروط صعبة لتشكيلها. من جهة ثانية نص الإعلان في مادته الثالثة على جعل الفقه الإسلامي المصدر الأساسي للتشريع، مما قد يساعد المشرع على تقييد نشوء أو استمرار الأحزاب والجمعيات، وتقييد حقوق النساء نتيجة فهم متشدد أو ضيق للفقه.

أما فيما يتعلق بحرية التعبير فقد نص عليها الإعلان الدستوري بشكل مقتضب في الفقرة 1 من المادة ١٣ والتي نصت على كفالة الدولة لحرية الرأي والتعبير والإعلام والنشر والصحافة. ويعاب على هذا النص انه نص عام لم يضع أي معيار يضبط عمل المشرع العادي عند تنظيمه لهذه الحقوق. وكان من الأفضل التوسع بتفاصيل الحق بالتعبير، عبر النص على حرية تلقي المعلومات أو الأفكار ونشرها، وحرية الابداع الفني وحرية التفكير الأكاديمي والبحث العلمي، والحق في الوصول إلى المعلومات.

كما أغفل الإعلان الدستوري وضع معايير تضبط السلطة وتحول دون تقييدها لحق المشاركة السياسية، منعاً لمصادرة حرية التعبير بحجة حماية حقوق أخرى من جهة ومنعاً لتحول المشاركة السياسية لحالة صورية تظهر المشاركين من النساء أو الرجال في مواقع صنع القرار لكنها تخفي غياب سلطة حقيقية لهم في مراكزهم هذه. وعليه يمكننا القول ان الإعلان الدستوري حين ركز السلطات بيد رئيس الجمهورية أغفل وضع ضوابط تقييد السلطة وتحول دون تغولها على هذه الحقوق، سيما أن المادة 23 منحت مؤسسات الدولة سلطة تقييد جميع الحقوق الواردة في الإعلان الدستوري لضمان حماية الأمن الوطني أو سلامة الأراضي أو السلامة العامة أو حماية النظام العام ومنع الجريمة، أو لحماية الصحة أو الآداب العامة، وبرغم أهمية تلك المواد إلا أن ضبطها أمر جوهري لضمان مشاركة حقيقية في صنع القرار والتأثير عليه، فالإعلان الدستوري بالمحصلة منح السلطة قدرة مطلقة على تقييد الحقوق والحريات ومصادرة عملية اتخاذ القرار السياسي.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في حجم وفعالية وجود المرأة في الحياة العامة، كغياب فعالية المؤسسات في التعبير عن مصالح النساء وتقلص مساحة القنوات الشرعية للتعبير عن أولوياتهن واحتياجاتهن وغياب الدعم المجتمعي لمشاركة المرأة بالشأن العام، بالإضافة للمعوقات الاقتصادية التي تزيد بشكل تراكمي من الفجوة بين الحقوق الاقتصادية للنساء والرجال.

من جانب آخر وكما يرى مايرون وينر¹ إن أزمة المشاركة السياسية هي صراع يحصل عندما تنظر النخبة الحاكمة إلى مطالب وسلوك الأفراد والجماعات الساعية للمشاركة في النظام السياسي على أنها غير شرعية¹ ، بالتالي فإن انتشار ثقافة عدم قبول الاختلاف وغياب الحماية القانونية والمواجهة الفاعلة لخطاب الكراهية والتشهير والافتقار لحالة الدعم للسياسيات والناشطات في الفضاء العام، يسمح بوجود تبريرات تضيي الشرعية على العنف الممارس ضدهن.

كل ذلك يجعلنا نطرح تساؤلاً مشروعاً في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ سورية، وهو هل ستتمكن النساء من انتزاع حقوقها حالياً ومستقبلاً من حيث المشاركة والتمثيل والتأثير وصوغ السياسات وتشريع القوانين والمشاركة في الحياة العامة، أم أن حقوق النساء دخلت في نفق مظلم.

1. الدكتور حسين علوان البيج، المشاركة السياسية*الأهمية. الأنماط. الأبعاد* المركز الديمقراطي العربي.

● ثالثاً: أهمية المناصرة لدعم مشاركة النساء في الحياة السياسية:

تبيّن الأبحاث أهمية حضور المرأة في السياسة من أجل تمثيل اهتمامات النساء والناخبين المهمّشين والمساعدة في تحسين استجابة السياسات ونظام الحكم لاحتياجات العامة. وتبيّن الأدلة أنه كلما ازداد عدد النساء المنتخبات، تتطور عملية صياغة السياسات، ما يؤثر على نوعية الحياة ويعكس أولويات الأسر، والنساء، والأقليات الإثنية والعرقية.

فلمشاركة المرأة في الحياة السياسية تأثير إيجابي وديمقراطي عميق على المجتمعات المحلية، والهيئات التشريعية، والأحزاب السياسية، وحياة المواطنين، مما يساهم في تحقيق الديمقراطية والاستقرار وتعزيز السلام المستدام.

وتعتبر النساء أكثر ميلاً للعمل مع مختلف الأقطاب السياسية، حتى في الأجواء المنحازة، حيث ينخرطن في العمل بطريقة أقلّ هرمية، وأكثر تشاركية وأكثر تعاوناً مقارنةً بالذكور ما يجعل مشاركتهن صمام أمان يعزز بناء السلام والمصالحة في فترات النزاع وما بعدها.

إضافة إلى أهمية مشاركة المرأة على الصعيدين السياسي والمجتمعي الوطني، تبرز أهمية ترسيخ الحالة الحقوقية في الدولة ودعم ظهورها عالمياً ومنع عزلتها عن المجتمع الدولي، حيث أن حق المشاركة السياسية هو حق إنساني أصيل نصت عليه معظم المواثيق الدولية المشكلة للشرعة الدولية لحقوق الانسان، مما يجعله من مبادئ القانون الدولي العام الملزم للكافة، والالتزام به واجب على الدولة السورية وداعم لتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي.

بالنتيجة تظهر الحاجة للنقاشات والحوارات مع الفاعلين الأساسيين في هذه القضية، سواء من النساء أو صنّاع القرار أو من الناشطات والناشطين المهتمين، أو من المنظمات الفاعلة مدنياً والأحزاب والحركات السياسية الموجودة على الساحة، لتحديد المشكلات التي تعاني منها النساء وتعيق عملهم في الشأن العام، ووضع توصيات قد تساهم في إحداث تغيير إيجابي في هذه القضية، سواء عن طريق التأثير على صنّاع القرار والسياسات أو الحشد والمناصرة، أو رفع الوعي وتمكين النساء.

● عملية التشاور والتوصيات:

صيغت هذه الورقة بعد دراسة وتحليل المشكلة والسياق ومشاركة الفاعلين/ات في نقاش سبل تعزيز المشاركة السياسية للنساء، وبالأخص الناشطات والناشطين في المجال السياسي والمدني، وعليه تم طرح المحاور التي تعبر عن التحديات والمقترحات والتي تؤثر على هذه القضية، وتم نقاش الفرص الممكنة وآليات المناصرة الفاعلة أمام صناع القرار والجهات الفاعلة وأصحاب الحقوق ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والناشطات، وعليه وضعنا خطة عمل مشتركة بعد التوافق على التوصيات التالية:

● في الإصلاح القانوني والمؤسساتي:

تفتقر القوانين السورية لإطار داعم للمشاركة السياسية بشكل عام ولمشاركة النساء بشكل خاص، ، فالتهميش التاريخي للنساء يحتاج لآليات تساهم في ردم الفجوة بينهن وبين الرجال في العمل السياسي، كما تحتوي بعض القوانين مواد تجرم وتنتهك حرية التعبير مثل بعض مواد قانون العقوبات التي تنظم جرم النيل من هبة الدولة ووهن نفسية الأمة وإضعاف الشعور القومي، حيث أنها تفتقر لوجود معايير وضوابط تكفل عدم استخدامها لتقييد الحريات وقمعها، ونظراً للأثر الكبير الذي يلعبه خوف النساء من العنف والتشهير في تحديد حجم مشاركتهن السياسية والمجتمعية جاءت التوصيات التالية في مجال الإصلاح القانوني والمؤسساتي:

1. تغيير قانوني داعم للمشاركة السياسية بشكل عام مثل سن قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية وضمن حرية الإعلام واستقلاله ووضع قوانين تكفل حرية الرأي والتعبير وتعديل قانون الجريمة المعلوماتية بما يكفل حقوق المواطنين والمواطنات بإبداء الرأي والانتقاد وتعديل المواد القانونية الموجودة في قانون العقوبات وبعض القوانين الأخرى والتي تنتهك حرية التعبير.

2. كوتا نسائية في البرلمان والحكومة ولجان صياغة القوانين واللجان الفرعية والمنتخبة وجميع الهياكل السياسية المشكلة، حيث ركزت التوصيات على ضرورة وجود كوتا تتجاوز نسبة ال ٢٠٪ المقترحة في بعض اللجان والتي تعتبر غير فاعلة، وأن تكون الكوتا حقيقية وضامنة لوصول النساء للمقاعد وليست شكلية تكفل حق المشاركة في العملية دون الوصول للمقعد أو لموقع صنع القرار.

● في الحماية والعدالة:

ينتشر مؤخراً خطاب كراهية ممنهج ضد الناشطات في الشأن العام، وهي وسيلة قديمة لإخافة النساء من المشاركة ودفعهن بعيداً عن إبداء آرائهن، ويسبب هذا الخطاب حالة قمعية لمشاركة المرأة في الشأن العام بسبب الضغوطات المجتمعية الكبيرة التي ترافق انتشار هذا الخطاب، بالإضافة إلى غياب آليات وقوانين فاعلة في حماية النساء من العنف بمختلف أشكاله، لذلك ركزت التوصيات على نقاط تساهم في محاربة هذا الخطاب والتقليل من آثاره على النساء وضمان حمايتهن قانونياً:

1. تفعيل الرقابة والمحاسبة على التجييش الإعلامي ضد بعض الفئات وضد النساء بشكل خاص، وتفعيل المساءلة الشفافة عن استخدام خطاب الكراهية المنتشر والتشهير الذي تتعرض له الناشطات في الشأن العام، وضمان حمايتهن ومحاسبة مرتكبي جرم التشهير، بما في ذلك الخطاب المستخدم في وسائل الإعلام وفي المدارس والجامعات وأماكن العمل ومواقع التواصل الاجتماعي.

2. وضع قوانين تضمن حماية النساء من العنف خاصة في مكان العمل وفي الحملات الانتخابية، حيث تتعرض النساء المشاركات لحملات تشويه بعضها منظم خاصة في فترات الانتخابات، لذلك يجب وضع قوانين صارمة تخص هذه المرحلة وتضبط الخطاب الإعلامي وتراقب حملات التشهير وتضمن ظهور إعلامي عادل للنساء، بالإضافة لقوانين تجرم وتحاسب على استخدام خطاب الكراهية بشكل عام.

● في المناصرة والإعلام:

أظهرت النقاشات حالة من التخلي أو غياب الدعم للنساء العاملات في الشأن العام لأسباب تتعلق بالمواقف المختلفة اليوم والتجاذبات السياسية للسوريين والسوريات، بينما يشكل وجودهن تعزيراً لحالة المشاركة وخطوة باتجاه تغيير الصورة النمطية التي تعتبر وجود المرأة في المؤسسات السياسية والمواقع القيادية أمراً غير محبب أو غير مألوف، كما أن نظرة المجتمع التي تستهين بمعارف المرأة وقدرتها على الحوار والدخول في المعترك السياسي ومناصفة الرجال في التحليل وصنع السياسات تؤثر بشكل كبير على ثقة النساء بأنفسهن، بالإضافة إلى انتشار الأعمال الفنية والأمثال الشعبية التي تكرر الصورة النمطية للنساء مع غياب لقوة ضغط قادرة على تغيير هذه الصورة بآليات مناسبة، كل ذلك حد من رغبة النساء في المشاركة، لذلك كانت التوصية:

1. مناصرة النساء الموجودات في مراكز صنع القرار ودعم النساء المرشحات لتلك المواقع، وضرورة دعم وجود النساء في هذه المواقع بغض النظر عن موقفنا من السياسات العامة.

2. دعم الحملات الانتخابية للنساء ودعم ظهور النساء الإعلامي والتحليل السياسي النسوي، تم التركيز على ضرورة دعم الحملات الانتخابية للنساء من خلال الحشد والمناصرة، وأهمية العمل على تحسين الصورة النمطية للنساء العاملات في الشأن العام، لذلك يجب العمل مع الإعلاميين والإعلام المحلي على زيادة ودعم الظهور الإعلامي السياسي والمجتمعي للنساء.

3. استخدام الفن والثقافة لحشد الدعم المجتمعي وتغيير الصورة النمطية عن النساء والتي رسختها عقود من التهميش والحشد ضد حقوق النساء بشكل مباشر أو غير مباشر، فالفن يمتلك القدرة على التأثير في المجتمع على اختلاف طبقاته وتوجهاته وفئاته العمرية، لذلك فهو وسيلة فاعلة في تصدير صورة داعمة لحقوق النساء.

4. دعم المؤسسات والمنظمات الداعمة لحقوق النساء والتشبيك بينها لتشكيل حالة ضغط ولوبي داعم للنساء، فالمنظمات الداعمة لحقوق النساء قادرة على الوصول لقاعدة مجتمعية كبيرة ويمكنها في حال التعاون فيما بينها أن تشكل قوة دعم كبيرة للنساء العاملات في الشأن العام من خلال المناصرة ورصد الانتهاكات وإعداد التقارير التي توثق حالة حقوق النساء ومتابعة قضاياهن واحتياجاتهن.

● في التمكين وبناء القدرات:

يشكل خوف النساء من دخول المعتزك السياسي أحد العوامل المهمة التي تعيق المشاركة السياسية لهن، كالخوف من عدم وجود خبرة كافية والقلق من حملات التشهير ووجود تحديات تتعلق بالقدرة الاقتصادية والاستقلال المالي، بالإضافة لعدم انخراط النساء بشكل كبير ضمن دوائر صنع القرار على المستوى الوطني، حيث أن النساء تشعر بقوة أكبر وراحة في التحرك ضمن مجتمعاتها الضيقة، لذلك فإن نجاحها في المبادرات المحلية قد يساهم بشكل كبير في تطوير الوعي السياسي والمجتمعي لها وتعزيز رغبتها في التوجه للعمل في الشأن العام. كما أن غياب حالة التثقيف السياسي والحقوقى للمجتمع في مراحل مبكرة وبشكل ممنهج ومتوافق مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان وغياب سياسات تعميم مفهوم المساواة يساهم في ترسيخ الصورة النمطية لغياب المرأة عن الساحة السياسية واحتكارها من قبل الرجال:

1. تركيز الدعم على المحليات والهيكل المجتمعية المحلية كاللجان والمبادرات والمشاريع الاقتصادية النسائية، لأن تلك الهياكل تشكل نواة لتنظيمات أكبر، فالمشاريع الصغيرة حتى لو كانت اقتصادية تعتبر نواة لهيكل تنظيمي قد يساهم في تطوير ثقافة المشاركة لدى المجتمع وتعزيز ظهور النساء وفعالية عملهن، كما أن دعم وصول النساء ومشاركتهن على المستوى المحلي يساهم بشكل كبير في انتقال النساء للخطوات التالية والمشاركة في الحياة السياسية في دوائر أوسع.

2. تعميم حالة التثقيف السياسي والحقوقى للشباب والشابات في المناهج التعليمية والجامعية، وتعظيم منظور المساواة من خلال التدريبات والدعم المعرفي، فنحن بحاجة لنشر حالة ثقافية وسياسية داعمة للنساء على المستوى الشعبي وخاصة بين الشباب والشابات في الجامعات.

3. منتديات دورية وصالونات ثقافية ومساحات آمنة للحوار السياسي والثقافي والديني، الصالونات الثقافية مشروع قابل للتنفيذ بتكاليف وأعباء بسيطة ويمكنه المساهمة في نشر ثقافة المساواة ودعم حقوق النساء وتمكينهن ثقافياً وسياسياً ودعم قدرتهن على الظهور العام والحوار الهادف والتحليل السياسي، كما أن وجود مساحات آمنة للتعبير والنقد يساهم في تقليل المخاوف والتدريب على الظهور والتحدث أمام العامة ومعرفة التوجهات الحقيقية للنساء.

4. دعم المشاريع الصغيرة ودعم التدريب المهني للنساء وإشراك الرجال في البرامج التي تستهدف تعزيز مشاركة النساء، فالعامل الاقتصادي جوهرى وقادر على تغيير مسار العمل على تعزيز وجود النساء في مواقع صنع القرار، نظراً لتأثيره الكبير على الحياة اليومية وعلى ثقة النساء بأنفسهن واستقلالهن الاقتصادي وقدرتهن على تحمل تكاليف وأعباء العمل في الشأن العام كالحملات الانتخابية وحضور الفعاليات والمشاورات، كما أن إشراك الرجال يدعم تبني القضية من قبلهم ومواجهة محاولات تصدير المطالب المحقة بحقوق للنساء كمواجهة وعداء للرجل.

● الخاتمة:

تشكل النساء في سورية قوة كبيرة اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً، وقد لعبت دوراً محورياً خلال السنوات السابقة برغم ما عانتها من عنف وتهميش وإقصاء ممنهج، كما أظهرت الحرب قدرات كبيرة للنساء في التكيف والعمل ضمن ظروف قاسية وقدرة كبيرة على قيادة المبادرات والأسر في ظل النزاع، بالإضافة إلى انخراط النساء في الحياة العامة وإظهار قدرة أكبر على مواجهة الاصطفافات السياسية الحادة، لذلك فإن استمرار تقييد مشاركتهن يؤخر بشكل كبير عملية بناء السلام والانتقال الديمقراطي في سورية، حيث أن أي عملية انتقال لا تراعي مشاركة وتمثيل النساء بشكل فاعل مآلها الفشل وتأجيل الاستحقاقات وإطالة أمد النزاعات.

ندعو الفاعلين من السوريين والسوريات في مختلف القطاعات والمجالس والهيئات ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، كما ندعو الفاعلين الدوليين من منظمات ومؤثرين إلى التحرك لضمان تمثيل عادل ومشاركة فعالة للنساء في مرحلة الانتقال التي تمر بها سورية.

خطة عمل لتعزيز المشاركة السياسية للنساء في سورية

الهدف	المحور	الجهة الفاعلة	آلية العمل المقترحة
رفع الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة النساء سياسياً	المناصرة والإعلام	الإعلام	تنظيم حملات إعلامية، برامج حوارية، أعمال فنية، قصص نجاح لنساء سياسيات وناشطات
بناء قدرات النساء وثقيفهن سياسياً لدعم المشاركة الفعالة	التمكين وبناء القدرات	المنظمات المدنية	تنظيم تدريبات وورش عمل، إنشاء شبكات نسوية، دعم المبادرات المحلية.
تطوير تشريعات وسياسات داعمة لمشاركة النساء	الإصلاح القانوني والسياساتي	المؤسسات الحكومية	تعديل القوانين الانتخابية، وضع سياسات وطنية لتمكين النساء
تعزيز خطاب ديني معتدل داعم للمرأة	المناصرة والإعلام	رجال الدين والإعلاميين	تشجيع ودعم الخطاب الديني التي تدعم حقوق النساء وحمايتهن ونبذ العنف، دعم الخطاب الديني المعتدل والتنويري
ضمان إيصال صوت النساء لصناع القرار	التمكين والإصلاح القانوني	المجلس الاستشاري النسائي المؤسسة الدولية للمفقودين	تقديم توصيات وتقارير حول حالة حقوق النساء، مراقبة تنفيذ السياسات الداعمة للمرأة، الضغط من أجل تمثيل أكبر للنساء، نقل الأخبار المتعلقة بالعنف ضد النساء بمصداقية
حماية النساء من العنف السياسي والاجتماعي والتشهير	الحماية والعدالة	لجنة السلم الأهلي الإعلام الحكومة	رصد الانتهاكات، الوساطة المجتمعية، تعزيز بيئة آمنة للنساء السياسيات والناشطات
زيادة تمثيل النساء في الأحزاب والحياة السياسية	الإصلاح القانوني والسياساتي	الأحزاب السياسية الوزارات اللجان المشكلة	اعتماد الكوتا النسائية، إدماج النساء في القيادات الحزبية والحوارات السياسية

منح لمشاريع نسائية، حماية في بيئة العمل

القطاع الخاص
الجهات المانحة

التمكين وبناء القدرات

دعم مالي وبرامجي
لمبادرات النساء

تخصيص مقاعد للنساء، دعوة النساء للحوارات والاجتماعات المحلية، دعم المبادرات النسائية المحلية

المجالس المحلية

الإصلاح والحماية

تعزيز المشاركة النسائية في المحليات

تنظيم حوارات وأمسيات ثقافية، نشر مقالات ونشاطات تدعم مشاركة النساء، استخدام الفن لطرح الأفكار

الصالونات الثقافية
المجالس المحلية
الإعلام المحلي، الفنانين

المناصرة والإعلام

تغيير الوعي المجتمعي تجاه المرأة

توثيق الانتهاكات ضد النساء، ضمان إشراك النساء في عمليات بناء السلام، تقديم تقارير حول حالة حقوق الإنسان

هيئة العدالة الانتقالية
وزارة العدل
المؤسسة الدولية للمفقودين

الحماية والعدالة

إنصاف النساء وضحايا العنف والمختطفات

إطار زمني لمناصرة التوصيات

إجراءات قصيرة الأمد
حتى ٦ أشهر

حشد دعم أولي من
الأحزاب
والمجالس المحلية

بدء تدريب الكوادر النسائية
على القيادة والمشاركة
السياسية

تنظيم حوارات مجتمعية
وثقافية مثل الصالونات
الثقافية والندوات
واللقاءات مع رجال الدين

إطلاق حملات إعلامية
توعوية لتسليط الضوء
على أهمية المشاركة
السياسية للنساء

إجراء متوسط الأمد
بين ٦ و١٢ شهر

تعزيز دور المنظمات
الحقوقية المحلية والدولية
في رصد الانتهاكات ورفع
التقارير بها

مناصرة تمثيل النساء عبر
كوتا في الأحزاب والمجلس
التشريعي والمؤسسات

بناء تحالفات مع
المنظمات المدنية
والقطاع الخاص لدعم
مبادرات نسوية

الضغط ومتابعة تعديل
السياسات والقوانين

إجراء طويل الأمد
سنتين حتى ٣ سنوات

بناء شبكات نسوية
فاعلة ومستدامة

ترسيخ حضور النساء
في مواقع صنع القرار
كالمجلس التشريعي
والحكومة والأحزاب

ضمان مشاركة النساء في
صنع السلام والعدالة
الانتقالية والمصالحات

إدماج مفاهيم المساواة
في المناهج التعليمية
والسياسات المؤسسية

دولتی

 KVINNA
KVINNA



Funded by
the European Union